واقع و متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

Reality and requirements of economic diversification in Algeria as a strategic choice for sustainable development

كروشة ايمان[1]

أستاذة محاضرة –ب–/مخبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –بحث و ابداع – جامعة معسكر/ جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس

Kerrouchaimen@yahoo.fr

صباغ رفيقة

أستاذة محاضرة – أ –/أسوق ،تشغيل ،تشريع ومحاكاة في دول المغرب العربي / جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس

rafikasebbagh@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 2021.06.02 / قُبِل للنشر في:05.06.2021

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أهمية التنويع باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة و كخيار استراتيجي تسعى الدول إلى تحقيقه ،لاسيما للدول التي ترتبط بمورد واحد في اقتصادها كاقتصاديات الدول الريعية التي تعتمد على تصدير النفط، و التي تتعرض عائداتها لتقلبات الأسواق العالمية ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة .خلص هذا البحث الى ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائري ، حيث هو نتيجة الاعتماد المستمر على عائدات النفط، وبالتالي يجب إتباع سياسة اقتصادية فعالة تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تنويع مصادر الدخل .

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية، اقتصاد الجزائر

تصنيف JEL: O10، C50.

Abstract :

This research Seeks to focus on the importance of diversification as a main pillar for achieving developmental sustainability and as a strategic choice for countries, especially who depend on a single resource in their economy,such as the economies of rentier states, that rely export oil, which exposed its revenues for fluctuations in the global markets, and therefore can not be relied upon in advancing sustainable development process. This research concludes that a profound weakness in economic diversification in Algeria, as it is the result of the continuous dependence on oil revenues, therefore must followers economic policy

[1] المؤلف المراسل: كروشة ايمان، الإيميل:Kerrouchaimen@yahoo.fr

aims to redirect the economy and improve the efficiency of the effectiveness of the various economic sectors for the purpose of diversifying sources of income.
Keywords: Economic Diversification, Economic Sectors, Economy of Algeria
Jel Classification Codes:O10 ;C50.

مقدمة :

يعتبر التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا التي تسعى العديد من الدول إليه في مقدمة سياساتها الاقتصادية الكلية،فهو من أهم السياسات التي تستهدف عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ، ويعتبر كذلك تحدي تواجهه الدول لاسيما الدول النفطية لاعتمادها على مصدر دخل واحد من خلال مجمل عوائدها المتحققة من الصادرات ، مما يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية لارتباطها مع أوضاع أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية العالمية.

تعمل الجزائر جاهدة لتني تنويع اقتصادها ، ذلك للحد من هذه المخاطر و عدم اليقين الناتجة عن التقلبات الدورية التي تنصب على اعتمادها على النفط كمورد و مصدر أساسي للدخل وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية ورقتنا البحثية كالتالي : ما هي متطلبات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي و علاقتها بالتنمية المستدامة ؛
- التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آليات تفعيله

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي و التحليلي، ذلك من خلال التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ، وتستعرض الدراسة المحاور التالية: البداية في المحور الأول سنتناول فيه الإطار المفاهيمي للدراسة ،ثم في المحور الثاني إلى تقييم واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي و علاقته بالتنمية المستدامة

1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدماتية تساهم في تنويع إيرادات الدولة و زيادة مصادرها ، حيث أن تنويع مصادر الدخل و عدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد بشكل أساسي يعد توجها استراتيجيا للتنمية و ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء و التطور المستمر من أجل ضمان الحصول على إيرادات مستقرة ، فهناك رابط مشترك بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام من خلال الحد من التذبذب الاقتصادي و زيادة النشاط الفعلي للدولة.[2]

فهو يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية[3] القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

2. أسباب التوجه لسياسة التنويع الاقتصادي :

هناك العديد من الأسباب و الدوافع التي تجعل الدول التوجه نحو في تنويع و الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في اقتصادها من أهمها مايلي : [4]

[2] حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 25، 2015 ،ص 45

[3] موسى باهي ، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 05، ديسمبر 2016 ،ص135

– **تقليل المخاطر الاستثمارية :**يساهم التنويع الاقتصادي تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيزها على عدد قليل منها ؛

– **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات :**تتميز بعض الدول بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، و على تصدير أحادي ، أو على عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عائد الصادرات عند انخفاض أسعارها ، حيث بينت العديد من الدراسات بأن البلدان ذات التركيز العالي هم أكثر تضررا من الأزمة، ومن بين المخاطر المحتملة أيضا، تلك الناجمة عن تذبذب الأسعار أو الأسواق كاختلال قوى العرض والطلب، المنافسة و التطور التكنولوجي كما أكدت أنه يمكنه أن يكون وسيلة لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، الناجمة عن التقلبات في أسعار صادرات البلدان المعتمدة على مجموعة محدودة من الصادرات؛ [5]

– **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي** : يعتبر التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي الحل الأمثل عندما يكون تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض و تذبذب واضح في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ؛

– **زيادة إنتاجية رأس المال :**مما ينتج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ، فلقد أظهرت العديد من الدراسات أن النمو و الإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير و ايجابي بالتنويع الاقتصادي [6] ؛

– **توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية :**يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينتج عنه العديد من التأثرات الخارجية في إنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي ،

– **استيعاب رأس المال البشري و زيادة إنتاجيته ،** حيث له دور في توفير فرص العمل و الحد من البطالة ، فالتنويع الاقتصادي هو درجة اسهام القطاعات المختلفة في الايدي العاملة ، فكلما كانت تلك القوى موزعة بنسب ملائمة يدل على درجة معينة من التنويع الاقتصادي .[7]

3. علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة :

تتمثل التنمية المستدامة على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[8]، ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة على أنه :[9]

---

[4] بلقلة براهيم، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد إقتصادية ، العدد 08 ،2018 ، ص ص 57 –58

[5] واري أحلام، سدي علي، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط :مع الإشارة لحالة الجزائر،مجلة البشائر الاقتصادية(المجلد الخامس، العدد2 ، أوت2019 ، ص ص 215 – 216

[6] نوي نبيلة ، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر -، مجلة دراسات اقتصادية، العدد35 ،2018 ، ص 182

[7] مايح الشبيب الشمري ، ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلزم الاقتصادية و الادارية ، العدد 24، 2016 ، ص 5

[8] نهى الخطيب ،اقتصاديات البيئة والتنمية،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة ، 2000 ،ص220

[9] موسى باهي ، كمال روابنية، مرجع سابق، ص 141

- يضمن الاستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، بإعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .حيث أنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛
- كما ينظر إليه أنه لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة ؛
- تلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة كتلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس؛
- توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي؛
- يؤسس اقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

المحور الثاني : :واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

أولا : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات لدراسة مدى فعالية التنويع الاقتصادي ، سنتطرق من خلال هذا المحور لمجموعة منها و تشمل كل من نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية مقابل الإيرادات الغير النفطية ،الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت،

1. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المعايير التي من شأنها تبين مدى اعتماد و تركز قطاع ما في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، فمن خلال الشكل التالي نلاحظ أن استحواذ اكبر نسبة مساهمة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي تمثلت في قطاع المحروقات بنسب متفاوتة ، و ذلك بالرغم من جميع الإجراءات المتخذة لتحقيق زيادة في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، و التخلص التدريجي من تبعية هذا القطاع في تكوين جل الإنتاج المحلي الإجمالي ، بالإضافة على ذلك جميع برامج التنموية للفترة مابين 2000 ـ2018 ، ابتدءا من برامج الإنعاش الوطني لسنة 2001، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة مابين (2005 _2009) ، و برنامج الخماسي الأول و الثاني من 2010 حتى 2019 ، و التي كانت مجملها تصب في هدف مشترك ألآ و هو تطوير النشاط الاقتصادي و دعم النشاطات الإنتاجية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة ،

الشكل رقم 01 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة مابين 2000 –2018

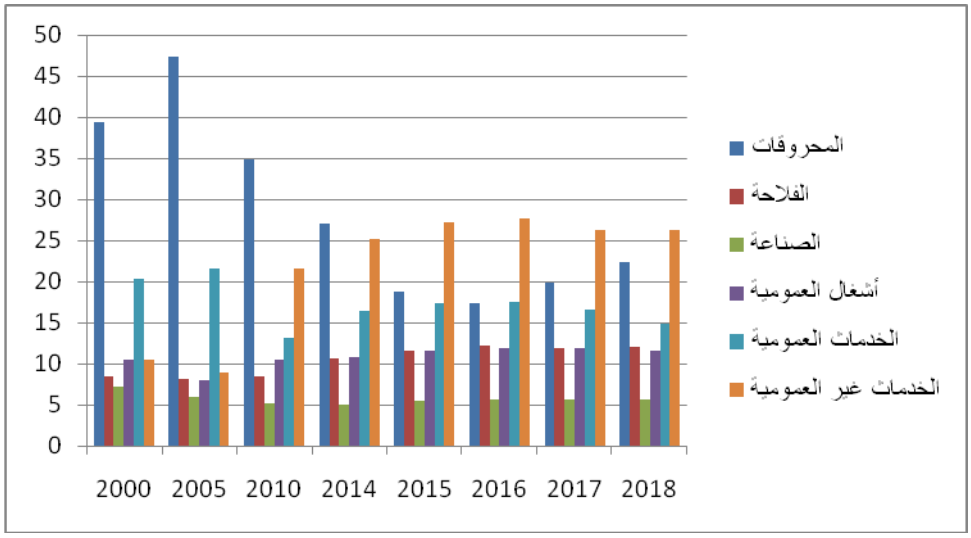

المصدر : من إعداد الباحثتين استنادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر

كما نلاحظ أيضا من الشكل رقم 01 أن مساهمة القطاع الفلاحي لم يتعدى نسبة 12,2 % ، تعتبر هذه النسبة ضعيفة بقدر الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر خاصة أنه هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الإستراتيجية التي ساعدت العديد من الدول في تحقيق تنمية اقتصادية ، فهو سيؤدي إلى تحسين و زيادة المساهمة للناتج المحلي الإجمالي ، كما يعتبر القطاع الصناعي ذو أهميته إستراتيجية ذلك أنه يساعد في زيادة الدخل الوطني بمعدل أعلى من معدلات التي يمكن لأن تحققها القطاعات الأخرى بالإضافة إلى رفع مستويات الدخل الفردي [10] ، كما أنه يساعد البلدان على تنويع اقتصادياتها وتقليل تعرضها للصدمات العالمية الخارجية [11]، خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة ، مما ينعكس إيجابا على مستوى المعيشي للفرد، فمن خلال الشكل نلاحظ أن القطاع لم يحقق إلا 5,68 % كمتوسط نسبة مساهمة للناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة ، بالرغم من المكانة الكبيرة التي منحت لهذا القطاع من خلال مخططات التنمية ، كما تشير هذه النسبة أيضا الى الوضعية الصعبة التي تمر بها الصناعة الوطنية ، والى المشاكل والعقبات التي يعاني منها القطاع الإنتاجي الوطني سواء من حيث جودة المنتج أو معدل استغلال قدرات الإنتاج أو حتى طريقة التسيير المتبعة ، بالإضافة الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية إما بسبب العراقيل البيروقراطية أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة[12].

[10] Baldwin, R. E. (2000), *Trade and Growth: Still Disagreement about the Relationships* , OECD Economics Department Working Papers 264. OECD Publishing. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/trade-and-growth_768732688342

[11] Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique (2013-03). L'industrialisation au service de l'émergence de l'Afrique : document de synthèse, , Abidjan .https://repository.uneca.org/handle/10855/22167

[12] يعقوبن صليحة ، واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائريالقطاع الصناعي في الجزائ ر الواقع والرهانات المستقبلية، 2021، ص36

2. نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية التي تبين مدى فعالية ونجاعة اقتصاد ما لسياسة التنويع الاقتصادي ، حيث أنه كلما ارتفعت مساهمة القطاع النفطي للناتج المحلي الإجمالي دل على أن سياسة التنويع الاقتصادي غير ناجحة[13]. فمن خلال الشكل التالي نلاحظ تفاوت في نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ،مما يدل إلى اعتماد اقتصاد الجزائر على النفط من خلال مكانته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ،و ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية خاصة الصناعات التحويلية بالرغم من أهميتها كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل وأن نسبة مساهمتها ما تدل إلا على حجم التنويع الاقتصادي، فمن الشكل نلاحظ أنه منذ سنة 2000 سجلت مساهمة القطاع النفطي للناتج المحلي الإجمالي نسب مرتفعة نتيجة لارتفاع و تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية حتى سنة 2008 أين غيرت الأزمة العالمية من أداء الاقتصادي العالمي ، ثم عادت إلى الارتفاع بعد ذلك إلى أن تصل إلى 2014 نتيجة لتفاوت بين العرض و الطلب عليه ،. وهذا ما يؤكد أن تطور هذا القطاع سيؤدي إلى ازدهار للناتج المحلي الإجمالي ، وتدهوره سيؤدي إلى انكماشه .

الشكل رقم 02 : نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية للناتج المحلي الإجمالي للفترة مابين 2000 –2018

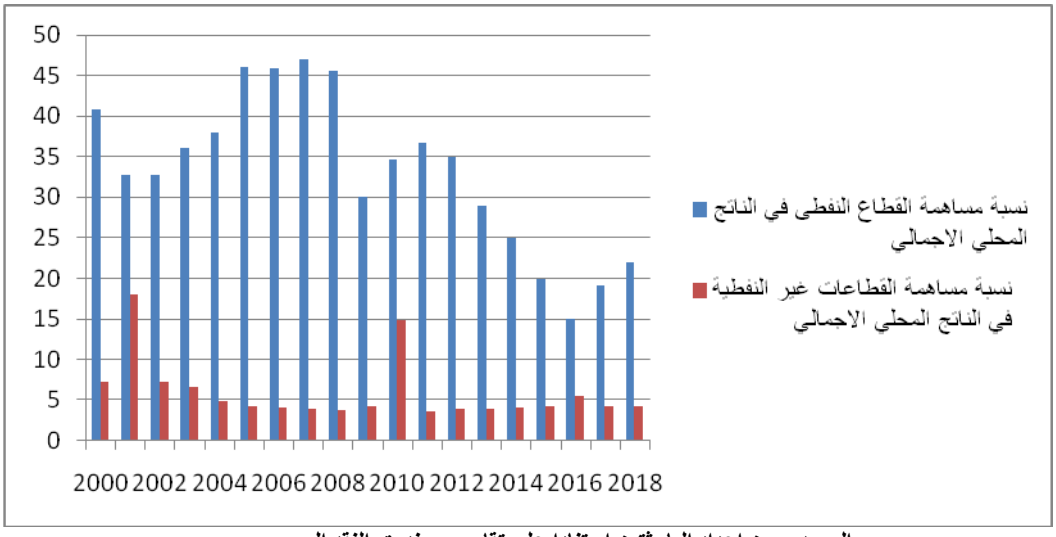

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا على تقارير صندوق النقد العربي

3. نسبة الإيرادات النفطية مقابل الإيرادات الغير النفطية:

يبين هذا المؤشر على درجة التنويع الاقتصادي لبلد ما عبر قياس إسهام الإيرادات النفطية و غير النفطية في مجمل الإيرادات العامة للدولة ، فكلما زادت نسبة إسهامها الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات العامة انخفضت درجة التنويع الاقنصادي و العكس صحيح ، كما يبين ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى مجمل الإيرادات إلى وجود اختلال في هيكل الموازنة العامة .[14]

[13] حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، مرجع سابق ، ص51

[14] حالوب كاظم معله ،مروه خضير سليمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلقم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 22، العدد 88، 2016 ، ص334

يتضح كذلك و كما هو مبين في الشكل التالي، اعتماد الجزائر في تمويل الموازنة العامة على إيرادات العوائد النفطية، حيث قدر متوسط نسبة الإيرادات النفطية لمجمل الإيرادات العامة 62,63 % للفترة مابين 2000 ـ2018، مما يبين أن هناك انخفاض درجة تنوع في النشاط الاقتصادي ، و الذي بدوره يؤدي إلى عدم تنوع في مصادر إيرادات أخرى .

الشكل رقم 03 : نسبة الإيرادات النفطية مقابل الإيرادات الغير النفطية للفترة مابين 2000 ـ2018

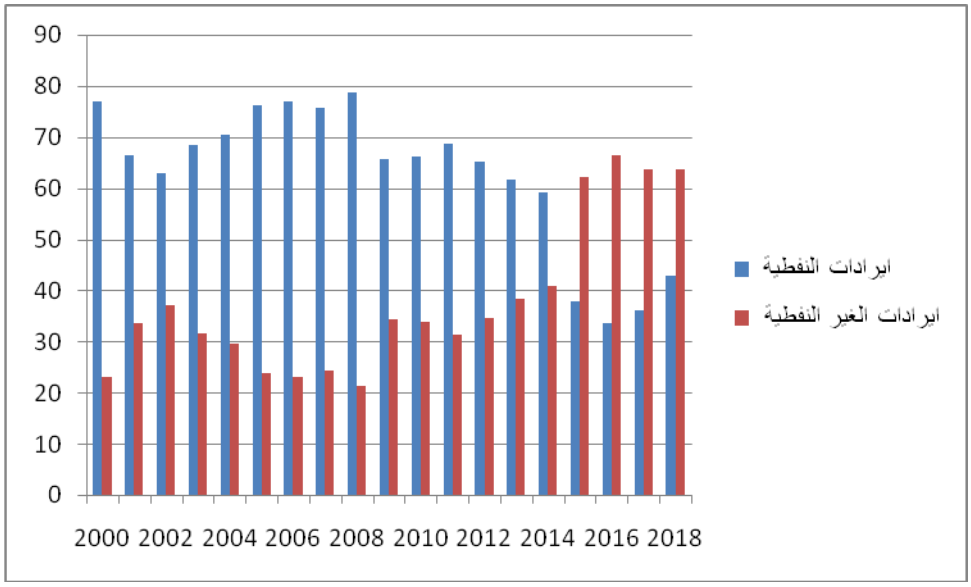

المصدر : من إعداد الباحثتين استنادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر

4. تنويع وتركز الصادرات :

يمكن الاعتماد على مؤشر التنويع لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحليل مدى تنوع الصادرات ، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر ، حيث تظهر القيم المنخفضة و القريبة من الصفر على القيمة توزيع أكثر تجانس ، و قدرة عالية في توزيع الصادرات ،وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة له و التي تؤول إلى الواحد تدل على انعدام في تنويع الصادرات[15] . يتبين من الشكل التالي أن خلال الفترة ما بين 2000 و 2019 تراوحت قيمة المؤشر من 0,83 إلى 0,81 ، و تمثلت أدنى قيمة له ب 0,72 سنة 2011 ، تفيد هذه القيم إلى عدم وجود تنويع و تركزه على الصادرات النفطية فقط ، على الرغم كل الجهوذ المبذولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات،وبالتالي نستخلص أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا والأقل تنوعا[16].

[15] محمد كريم قروف ، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس و مقاربة للقواعد و الدلائل،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد 5، العدد 3، 2011 ، ص212

[16] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 70 :العدد :01 ، 2018،ص339

الشكل رقم 04 :تطور مؤشر تنويع و تركز الصادرات للفترة مابين 2000 –2018

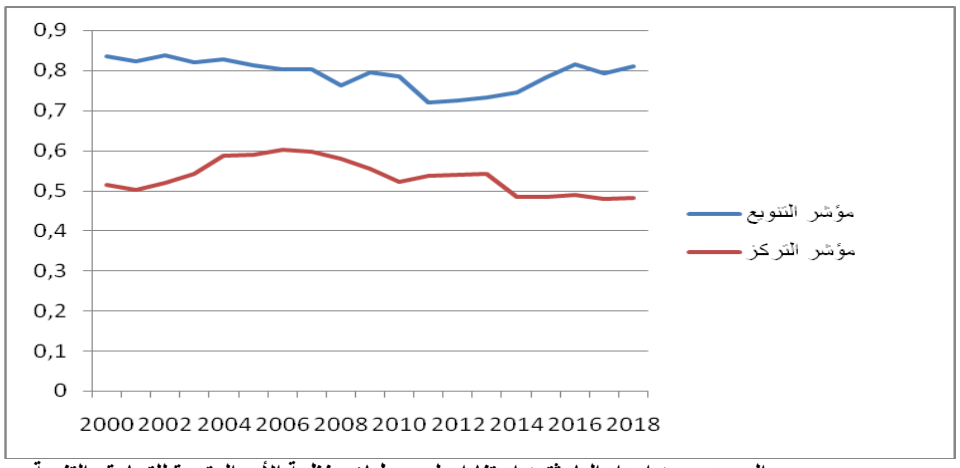

المصدر : من إعداد الباحثتين استنادا على معطيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

5. توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب اليد العاملة ، فكلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فهذا يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي ، عادة ما نلاحظ أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة تكون أكبر في الدول النامية على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ،أما في القطاع النفطي نلاحظ أن نسبة العاملين فيه تكون قليلة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة ، فضلا عن استيعاب القطاع الخدماتي نسب كبيرة من العمالة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضعيفة [17]، فنلاحظ أن فمن خلال الشكل التالي التركيز للقوى العاملة في الجزائر هي موجه أكثر للقطاع الخدماتي و الصناعي على حساب القطاع الزراعي، و التي لم تتعدى نسبة 21,98 % طيلة فترة الدراسة و هي مسجلة سنة 2000 لتصبح 9,88% سنة 2018

[17] سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003 2015، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 34، 2017، ص121

الشكل رقم 05 : توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة مابين 2000 –2018

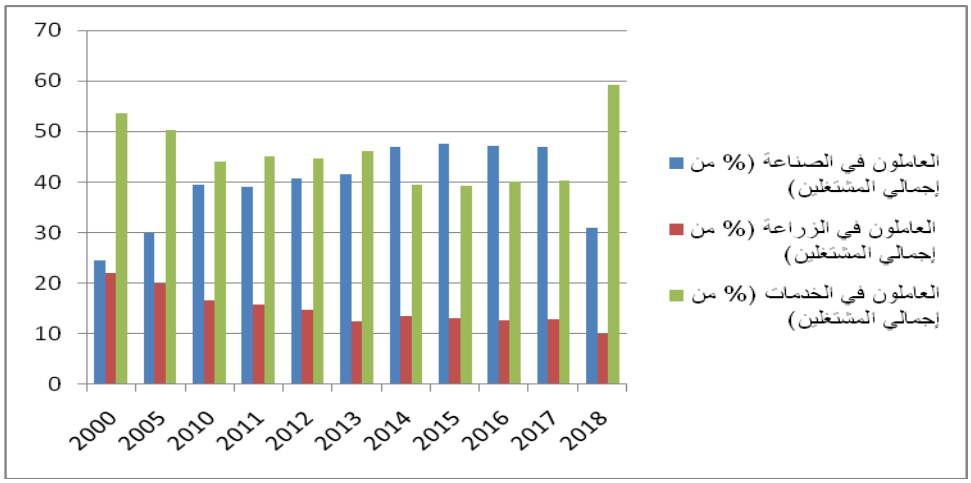

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا عن معطيات البنك الدولي.

ثانيا : متطلبات سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها :[18]

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي؛
- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة ؛
- ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة،أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة؛
- إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير؛[19]
- توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة؛[20]
- إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات عديدة ومتنوعة،و تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.[21]

---

[18] صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي إستراتجية الجزائر لما بعد البترول ، مجلة أوراق اقتصادية ، المجلد 4، العدد1، 2018 ص 76

[19] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14، العدد 19 ، 2018، ص34

[20] نفس المرجع ، ص34

[21] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ، ص343

الخاتمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي هو أحد آليات لتحقيق التنمية ، وذلك من خلال التخفيف من أثر الأزمات والصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلى على قطاع واحد،كما له دور في رفع القيمة المضافة وتعزيز علاقات الترابط بين القطاعات المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي،تشغيل عدد أكبرمن الأيدي العاملة،وهذا ما ينتج عنه آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

يعد التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد التبعية المفرطة على العوائد النفطية ، لان هذه الأخيرة غير قادرة بمفردها على إحداث تنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط . إن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن ،لكن لم تكن في المستوى المطلوب لارتقائها في مصاف الدول التي لديها وفرة في الموارد الطبيعة و البشرية ، لذلك يجب تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة عدم استقرار اقتصادي .

بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية،إلا أن هناك ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على التنويع ، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم ، لذلك ينبغي تركيز جهودها إلى تنويع بنية اقتصادها بهدف زيادة قدرته على مواجهة مختلف التحديات الراهنة والمستقبلية ، و العمل على استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية نحو الاتجاه الذي يطور القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي و الزراعي باعتباره الركائز الاساسية للتنويع الاقتصادي، وبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على أحادية الدخل .

قائمة المراجع :

- حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد،(2015)، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 25؛
- موسى باهي ، كمال روابنية،(ديسمبر2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 05؛
- بلقلة براهيم، . (2018)واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد إقتصادية ، العدد 08 ؛
- واري أحلام، سدي علي،(أوت2019) التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط :مع الإشارة لحالة الجزائر،مجلة البشائر الاقتصادية(المجلد الخامس، العدد2 ؛
- نوي نبيلة ، . (2018)التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر -، مجلة دراسات اقتصادية، العدد35
- مايح الشبيب الشمري ، (2016)ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلزم الاقتصادية و الادارية ، العدد 24
- نهى الخطيب ،(2000) ، اقتصاديات البيئة والتنمية،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة ، 2000

- Baldwin, R. E. (2000), *Trade and Growth: Still Disagreement about the Relationships* , OECD Economics Department Working Papers 264. OECD Publishing. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/trade-and-growth_768732688342
- Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique (2013-03). L’industrialisation au service de l’émergence de l’Afrique : document de synthèse, , Abidjan .https://repository.uneca.org/handle/10855/22167

- يعقوبن صليحة ،(2021) واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائريالقطاع الصناعي في الجزائ رالواقع والرهانات المستقبلية

- حالوب كاظم معله ،مروه خضير سليمان ، (2016) التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 22، العدد 88
- محمد كريم قروف ، (2011)ا، لتنويع الاقتصادي في الجزائر قياس و مقاربة للقواعد و الدلائل،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد 5، العدد 3
- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان،(2018)، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 70 :العدد :01
- سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين،(2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003 2015، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 34
- صباغ رفيقة،(2018)، التنويع الاقتصادي إستراتجية الجزائر لما بعد البترول ، مجلة أوراق اقتصادية ، المجلد 4، العدد1
- ضيف أحمد، عزوز أحمد،(2018) ،واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14، العدد 19